

مساهمة لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح  
دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة

The contribution of audit committees in reducing earnings management practices: a field study on shareholding  
companies in Skikda and Annaba

أحلام بلقاسم كحلولي\*  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر

[Ahlem.kahlouli@gmail.com](mailto:Ahlem.kahlouli@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/02

تاريخ الإستلام: 2020/09/28

ملخص:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إختبار مدى مساهمة لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، حيث تم تقدير المتغير التابع، والمتمثل في إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية وذلك باستخدام نموذج جونز المعدل.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار بيانات 11 شركة مساهمة بولايي سكيكدة وعنابة تنشط في قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة (2014-2016)، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد هذه العلاقة، ولقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجان التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة. الكلمات المفتاح: لجان التدقيق، إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، نموذج جونز المعدل، شركات المساهمة. تصنيف JEL: M41؛ M42.

Abstract:

The main aim of this study is to examine the contribution of the audit committees in reducing earnings management practices by measurement of study's variables. While we estimate the dependent variable while is the earnings management through the discretionary accruals by using the modifier Jones model.

The achieve the goals of the study, 11shareholding companies settled in Skikda and Annaba have been chosen, working in several economic sectors during the period (2014-2016), we use the simple linear regression model to determinate the relationship between the variables. The study found out not significant effect of audit committees on earnings management practices in the companies under study.

**Keywords:**audit committees, earnings management, discretionary accruals, modifier Jones model, shareholding companies.

**Jel Classification Codes:** M41; M42.

\* المؤلف المرسل.

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بظاهرة إدارة الأرباح خصوصا بعد جملة الفضائح وإفلاس كبرى الشركات العالمية على غرار شركتي (Enron) و (Worldcom) في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتصريحها بأرباح على غير حقيقتها، والتلاعب بالأرقام المحاسبية للوصول إلى أرباح مستهدفة.

وفي الواقع أن هذا الاهتمام جاء نتيجة الضغط الممارس من قبل مستخدمي القوائم المالية بسبب حاجتهم المستمرة إلى معلومات ذات جودة بغية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. ومما لا شك فيه أن عرض معلومات محاسبية متلاعب فيها سوف ينعكس على القرارات المتخذة، لذلك يجب العمل على توفير المعلومات الملائمة والصحيحة، وذلك من خلال تفعيل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية.

وتعد لجان التدقيق من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات الهادفة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، وضبط الممارسات الانتهازية للإدارة، وذلك من خلال متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومتابعة عمل المدقق الداخلي والخارجي والإشراف على إعداد التقارير المالية.

✓ إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- هل تساهم لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في عينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة؟
- ✓ فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، تم اختبار إمكانية مساهمة لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، وقد تم وضع فرضية إحصائية للدراسة (فرضية العدم والفرضية البديلة) كالآتي:
- $H_0$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجان التدقيق على إدارة الأرباح في عينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة.
- $H_1$ : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجان التدقيق على إدارة الأرباح في عينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة.
- ✓ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد مدى مساهمة لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في عينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة.
- إبراز مدى ممارسة بعض شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة لسلوك إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية.
- ✓ أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال إلقاء الضوء على مفهوم برز في الآونة الأخيرة، ألا وهو سلوك إدارة الأرباح، والذي لقي اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الباحثين الاقتصاديين في محاولة لإيجاد السبل الكفيلة للحد منه وذلك بالتطبيق السليم لحوكمة الشركات وتفعيل آلياتها، ومنها على وجه الخصوص لجان التدقيق، وذلك بغية تجنب الوقوع في الأزمات وتقليل المخاطر وحماية حقوق المساهمين، وكذلك تحقيق استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية في الشركات.
- ✓ منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة المفاهيم النظرية للجان التدقيق وإدارة الأرباح وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة عمليا، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على البحث المكتبي من خلال الاطلاع على مختلف المقالات، الدراسات التي قدمت إلى ملتقيات علمية، مواقع إنترنت، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، كذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة من خلال استعمال البرنامج الإحصائي (Spss) لمعالجة البيانات بغرض اختبار فرضية الدراسة.

✓ الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات المعتمد عليها كدراسات سابقة وهي:

• دراسة (وآخرون، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق على إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 50 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2001-2006)، حيث تم دراسة تأثير خصائص لجان التدقيق، وذلك على ممارسات إدارة الأرباح المقاسة باستخدام نموذج جونز المعدل من قبل.

وأظهرت النتائج أن حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعاتها لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثر مهم في زيادة إدارة الأرباح.

• دراسة (others، 2015): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر ممارسات الحوكمة على إدارة الأرباح. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 89 شركة غير مالية مدرجة ضمن بورصة (Karachi) خلال الفترة (2003-2012). حيث تم دراسة تأثير كل من حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الفصل ما بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، وأخيرا استقلالية لجنة التدقيق، وذلك على ممارسات إدارة الأرباح المقاسة باستخدام نموذج جونز المعدل من قبل.

وأظهرت النتائج وجود تأثير سالب ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة التدقيق، الفصل ما بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، من جهة أخرى لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراستين السابقتين هو تناول العلاقة بين لجان التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية بالتطبيق على عينة من شركات المساهمة بولايي سكيكدة وعنابة دون الخوض في خصائص لجان التدقيق.

2. الإطار النظري للدراسة: نتناول فيما يلي الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

### 1.2. ماهية لجنة التدقيق:

✓ تعريف لجنة التدقيق: عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها: "لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لاختيار المدققين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية". (سعيداني، 2015، صفحة 21)

كما عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) على أنها: "لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة، والتأكد من فاعليته وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة". (دريهي، 2012، صفحة 14)

وقد عرفها كل من (Woolf, Whittington, Pany) بأنها: "لجنة فرعية تنبثق من مجلس إدارة الشركة، وتتكون من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأن أهدافها التنسيق بين مدققي الحسابات الخارجيين ومديري الشركات التي يتم تدقيق حساباتها، وبذلك يكون الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو الإشراف العام على إعداد القوائم المالية والرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من جودة القوائم المالية للشركة، من حيث مطابقتها للشروط والمعايير المطلوبة والمساعدة في منع الإدارة التنفيذية من تجاوز أنظمة الشركة وارتكاب الغش". (اللطيف، 2007، صفحة 363)

من خلال التعارف السابقة، يمكن استنتاج خصائص مميزة للجان التدقيق هي:

- لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة؛
- تقتصر معظم عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين، الذين تتوفر فيهم الكفاءة والاستقلالية؛
- مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية، والإشراف على عمل وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات.
- ✓ أهداف لجان التدقيق: إن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق هو القيام بالإشراف والمتابعة على كافة أنشطة الشركة، وتقديم تقريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة، وبالرغم من أنه أسند لها مهام محددة ويفوض لها سلطات للقيام بتلك المهام، إلا أنها لا تحل محل مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات النهائية حيث يظل للمجلس أوسع السلطات لإدارة الشركة، وخلاصة القول أنه يتم تشكيل لجان التدقيق بهدف: (سامي، 2009، الصفحات 23-24)
- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تخضع للتدقيق، والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية؛
- مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسؤولياته القانونية كوكيل عن المساهمين، من خلال قنوات رسمية للاتصال بين اللجان التابعة له من ناحية، والمدققين الخارجيين والداخليين من ناحية أخرى؛
- تدعيم استقلالية وظيفة التدقيق، وتحسين جودتها من خلال اضطلاع اللجنة بمهمة ترشيح المدققين الخارجيين أو عزلهم أو تغييرهم؛
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي وتدعيم استقلاليتها.
- ✓ لجان التدقيق في الجزائر: إن المشرع الجزائري لم يرقم بدوره حتى الآن بخصوص حث أو فرض تكوين لجان التدقيق في الشركات الجزائرية، ولهذا يمكن القول أن الجزائر مازالت بعيدة كثيرا في هذا المجال، وهذا بالرغم من صدور التعليمية رقم (2002-3) في 14 نوفمبر 2002، والمتعلقة بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية والصادرة عن بنك الجزائر، والتي جاء في مادتها الثانية إمكانية خلق لجان تدقيق في البنوك والمؤسسات المالية من طرف مجلس الإدارة والذي التزمت به معظم البنوك العمومية، ولكن هذا لا يعتبر كافيا لاقتصاره على البنوك والمؤسسات المالية فقط بالإضافة إلى أن هذه التعليمية لا تحتوي إرشادات حول كيفية إنشاء هذه اللجان أو ماهي الشروط لتكوينها وحول كيفية عملها... إلخ، على عكس ما حدث في معظم الدول المتقدمة، والتي قامت السلطات المعنية بوضع معايير وإرشادات في هذا المجال. (زين، 2014، صفحة 42)
- ✓ خصائص لجنة التدقيق: تتميز لجنة التدقيق بمجموعة من الخصائص التي تضمن أن تقوم بدورها الرقابي على أكمل وجه أهمها ما يلي: (عنان، 2017، الصفحات 244-245)
- الاستقلالية: يعتبر معيار الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة التدقيق، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة التدقيق حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين ظاهريا وحقيقيا عن إدارة المؤسسة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة المؤسسة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء المؤسسة التنفيذيين.
- وقد أشارت دراسة (Klein, 2002) إلى أن استقلالية لجان التدقيق تقلل من احتمالية تلاعب الإدارة بالأرباح كما بينت دراسة (Carcello et al, 2000) أن هناك علاقة ايجابية بين لجان التدقيق وألعاب التدقيق، مما يدل على أن استقلالية لجنة

التدقيق تؤدي إلى نوعية أفضل للتقرير المالي، بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت دراسة (Ayed-Koubaa, 2009) أن المؤسسات التي يوجد فيها لجان تدقيق مستقلة، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل.

وقد حددت التوصية الأولى في تقرير (BRC, 1999) حول تلك الاستقلالية بوجوب تحقيق ما يلي:

- أن لا يكون عضو لجنة التدقيق من موظفي المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛
  - أن لا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بخلاف المكافآت التي حصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة؛
  - أن لا يكون أحد أقاربه موظفا تنفيذيا داخل المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها؛
  - أن لا يكون العضو مديرا تنفيذيا في إحدى المؤسسات التي لها علاقات تجارية مع المؤسسة أو إحدى الشركات التابعة لها؛
  - لا يجوز لمن يعمل مستشارا في مؤسسة ما أن يكون عضوا في لجنة تدقيقها.
- **المؤهلات وخبرة أعضاء لجنة التدقيق:** إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأسمال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معا توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية.

ويشير في هذا المجال (Dezoort et al, 2003) إلى أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، مضيفاً أن أعضاء لجان التدقيق وخصوصاً الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق أكثر من نظرائهم ويرى محمد عبد الله أنه على كل مجالس الإدارة في المؤسسات أن تحدد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي يجب توافرها في أعضاء اللجنة، كأن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المحاسبية والمالية والتدقيق، والخبرة في الشؤون القانونية للمؤسسة، ويجب أن يكونوا على درجة عالية من تفهم أعمال المؤسسة أو المجال الذي تعمل فيه، حيث أن توافر الخبرة لأعضاء لجنة التدقيق ضروري لأن العديد من المشاكل المحاسبية والقانونية تعتمد على الحكم الشخصي لأعضائها.

- **حجم لجنة التدقيق واجتماعها:** يعتمد عدد أعضاء لجنة التدقيق على حجم مجلس الإدارة وحجم المؤسسة، حيث من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق، بحيث يكفي هذا العدد ليحقق مزيجاً من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها التي يقوم بها أعضاء اللجنة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويراعي عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، ويعد العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء. كما ينبغي أن تتضمن اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء كلهم مستقلين غير تنفيذيين، كما يرى (Ismail et al, 2008) أن اجتماعات لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم اتجاه المؤسسة.

ويرى (Bedard et al, 2004) أنه على لجان التدقيق أن تنفذ مهامها بكفاءة من خلال زيادة تكرار الاجتماعات وذلك من

أجل الحفاظ على وظيفة الرقابة.

### 2.2 . ماهية إدارة الأرباح:

✓ **تعريف إدارة الأرباح:** عرف بعض الباحثين إدارة الأرباح على النحو التالي: (ذواوي، 2019، صفحة 604)

عرف (Partha) إدارة الأرباح على أنها: "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لاتخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد تعديل الأرباح".

أما (Healy&Wahlen) فقد قاما بتعريف إدارة الأرباح من خلال الدوافع التي تؤدي للقيام بذلك، وجاء تعريفهما كما يلي: "إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين للحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وفي هيكله العمليات، من أجل تغيير مدلول التقارير المالية، إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه التقارير".

✓ تصنيفات إدارة الأرباح: تصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعا لشرعيتها، واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، وغرض الإدارة من ممارستها، وذلك كالآتي: (قزال، 2019، الصفحات 147-148)

- من ناحية شرعيتها:
  - إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموما من الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية، وأيضا تكون موافقة للأنظمة والقوانين.
  - إدارة أرباح غير شرعية: هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من الممكن أن يعتبر غشا.
- من ناحية مدى تأثيرها على التدفق النقدي:
  - إدارة أرباح اقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.
  - إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: هي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.
- من حيث غرض الإدارة:
  - إدارة أرباح معلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة وتوقعاتها المستقبلية؛
  - إدارة أرباح فرضية أو انتهازية: وهذا النوع يكون هدفه التأثير على النتائج المالية من أجل تأكيد حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكا انتهازيا.
- من ناحية اتجاهها:
  - إدارة أرباح بالشكل الصاعد (الموجب): والتي تهدف إلى زيادة الدخل؛
  - إدارة أرباح بالشكل الهابط (السالِب): والتي تهدف إلى تخفيض الدخل.

### 3. منهجية الدراسة التطبيقية:

1.3. عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة الناشطة بولاية سكيكدة وعنابة إلى غاية سنة 2016، وهو نهاية المجال الزمني للدراسة، حيث تم اختيار عينة من 11 شركة مساهمة تنشط في قطاعات اقتصادية مختلفة (أنظر الجدول رقم 3)، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016.

ولتحديد عينة الدراسة تم اعتماد المعايير التالية وهي:

- أن تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبار لفرضية الدراسة، والمتعلقة بمتغيرات الدراسة؛
- يتم استثناء الشركات ذات الطابع المالي مثل: شركات التأمين، البنوك... إلخ من عينة الدراسة نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.

2.3. قياس متغيرات الدراسة: لقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

✓ قياس المتغير المستقل: لجان التدقيق: هو متغير وهمي (Dummy variable) يأخذ الرقم 01 في حالة وجود لجنة تدقيق، و0 في حالة عدم وجودها، وقد استعمل هذا المتغير في العديد من الدراسات في هذا الموضوع مثل دراسة: (Ayed-Koubaa, 2009).

✓ قياس المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في إدارة الأرباح، ويتم قياسه من خلال القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية منسوبة إلى مجموع الأصول، ويتمثل الهدف من استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في التركيز على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية وإهمال الإشارة سواء كانت مستحقات اختيارية سالبة أو موجبة.

وقد تم الاعتماد على نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow et Al, 1995) لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية نظرا لاستخدامه على نطاق واسع في معظم الدراسات السابقة في هذا المجال.

ولقياس المستحقات الاختيارية يتم إتباع الخطوات التالية: (غزالي، 2017، الصفحات 197-198)

• الخطوة الأولى (تقدير المستحقات الكلية): تم تقدير المستحقات الكلية بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة 2014، 2015، 2016، كل سنة على حدى، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

$TAC_{it}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NI_{it}$ : نتيجة الدورة للشركة (i) في السنة (t).

$CFO_{it}$ : التدفق النقدي التشغيلي للشركة (i) في السنة (t).

• الخطوة الثانية (تقدير معالم النموذج): يتم تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموع مؤسسات العينة في كل سنة على حدى. وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TAC_{it}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{i,t-1}) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

$TAC_{it}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$A_{i,t-1}$ : إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

$\Delta REV_{it}$ : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترة (t) و(t-1).

$\Delta REC_{it}$ : التغير في صافي رصيد العملاء للشركة (i) بين الفترة (t) و(t-1).

$PPE_{it}$ : إجمالي العقارات، التجهيزات وممتلكات الشركة (i) في السنة (t).

• الخطوة الثالثة (تقدير المستحقات غير الاختيارية): في هذه المرحلة يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال السنوات: 2014، 2015، 2016، وذلك بإستخدام معالم النماذج السنوية المقدره بالمرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{it}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{i,t-1})$$

حيث أن:

NDAC<sub>t</sub>: قيمة المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

- الخطوة الرابعة (حساب المستحقات الاختيارية): تشمل المستحقات الكلية على المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية، وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للشركة خلال فترة معينة، وذلك كما يلي:

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it}$$

حيث أن:

DAC<sub>it</sub>: قيمة المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) في السنة (t).

#### 4. تحليل النتائج:

##### 1.4. التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية منسوبة لمجموع الأصول للفترة (2014-2016) قد قدر بقيمة (0.1434) بانحراف معياري (0.1411)، وقد سجلت شركة المساهمة للمواد الدسمة سيوس لابال أعلى مستويات ممارسة إدارة الأرباح في سنة 2015، وذلك بقيمة (0.6571)، في حين سجلت شركة المساهمة أو جي بي أقل مستوياتها في سنة 2016 وذلك بقيمة (0.0022).

أما فيما يتعلق بمتغير لجنة التدقيق (الجدول رقم 2) فقد بلغت نسبة المشاهدات التي سجل بها وجود هذه اللجنة 21.2 %، وذلك بعدد مشاهدات بلغ 7 مشاهدات من أصل 33، أما 78.8 % فلا يوجد بها هذه اللجنة، وذلك بعدد مشاهدات بلغ 26 مشاهدة من أصل 33.

وتتمثل الشركات التي يوجد بها لجنة تدقيق في المؤسسة المينائية لسكيكدة وشركة المساهمة سيدار الحجار وذلك خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى شركة المساهمة سكيكدة للحاويات والخدمات، حيث وجدت لجنة تدقيق في سنة 2014 ليتم حلها فيما بعد.

##### 2.4. اختبار فرضية الدراسة:

##### ✓ دراسة توفر شروط طريقة المربعات الصغرى:

- شرط الاستقلال الذاتي للبواقي: تم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي، بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson) فمن الجدول رقم 4 يتضح أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت 2,134، وبالعودة إلى جدول القيم الحرجة (Durbin-Watson) نجد القيم الحرجة عند K=1 (عدد المتغيرات المستقلة) و N= 31 (درجة حرية الخطأ)، وعند مستوى معنوية 0.05، بلغت  $d_{inf}=1.363$  و  $d_{sup}=1.496$ ، حيث أن قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة محصورة ما بين القيمتين 2 و 2.504، ومنه فإن شرط الاستقلال الذاتي للبواقي متوفر.

- شرط تجانس البواقي: لاختبار تجانس البواقي تم استخدام طريقة (Goldfield-Quandt)، فانطلاقاً من الجدولين رقم (7 و 8) يمكن حساب قيمة F كالآتي:

$$F = SSE_2 / SSE_1 = 0.366 / 0.186 = 1.967$$

بما أن F المحسوبة أقل من F (11,11) الجدولية، والمقدر قيمتها ب 2.82 مما يدل على توفر شرط تجانس البواقي.

- ✓ نتائج اختبار الفرضية: من خلال الجدول رقم 6 يتضح أن قيمة معامل الانحدار ( $\beta_1$ ) تساوي - 0.032، وهذا يدل على أن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي يوجد فيها لجنة تدقيق هي أقل منها في الشركات التي لا يوجد بها هذه اللجنة، وهذه

العلاقة غير معنوية على اعتبار أن مستوى المعنوية لاختبار (T) يساوي 0.606 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يؤيده ضعف معامل التحديد والبالغ قيمته 0.009 أي أن 0.9% من التغير الحاصل في المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل.

وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج يتضح أن مستوى المعنوية لاختبار (F) يساوي 0.606 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يمكن قبول الفرضية العدمية التالية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجان التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة".

من خلال ما سبق يتضح أن وجود لجنة تدقيق ليس له تأثير معنوي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، وبالنظر إلى هذه النتيجة ترى الباحثة أنه يمكن تبرير ذلك بعدم توفر مقومات فعالية هذه اللجنة بما ينعكس على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فنأخذ على سبيل المثال المؤسسة المينائية لسكيكدة، فبالرغم من أنها تحتوي على لجنة تدقيق خلال فترة الدراسة تتكون من 3 أعضاء خارجيين لديهم خبرة مالية إلا أنها اجتمعت مرتين فقط خلال سنتي 2014 و2015 ولم تجتمع نهائيا في سنة 2016.

أما فيما يخص شركة المساهمة سكيكدة حاويات للخدمات فكانت هناك لجنة تدقيق في سنة 2014 فقط تتكون من عضوين خارجيين لديهما خبرة مالية إلا أن اللجنة لم تجتمع نهائيا في هاته السنة.

في حين شركة المساهمة سيدار الحجار خلال فترة الدراسة وجدت لجنة تدقيق تتكون من 05 أعضاء، 03 أعضاء منهم خارجيين وعضوين فقط لهما خبرة مالية، حيث أنها اجتمعت 04 مرات خلال سنتي 2014، 2015 ولم تجتمع نهائيا في سنة 2016.

وبالتالي نلاحظ أن لجان التدقيق في هذه الشركات لا تجمع بشكل منتظم، وفي بعض السنوات لم تجتمع نهائيا وهذا ما يؤثر على أداء مهامها، كما أن صلاحياتها غير محددة بشكل دقيق.

### 5. خاتمة:

من خلال ما سبق، يتضح أن لجان التدقيق لا تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة وعليه على ضوء هذه النتيجة يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تأسيس لجان التدقيق في الشركات الجزائرية تتكون من أعضاء مستقلين وأكفاء ولديهم خبرة مالية واسعة، تمنح لها صلاحيات كافية تضمن لها القيام بدورها الرقابي على أكمل وجه، على أن تجتمع بصفة دورية بما يضمن تحقيق أهدافها؛
- ضرورة تفعيل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، وهذا من خلال إلزام جميع الشركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة في البورصة بتطبيقه على أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولة متابعة مستوى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات وإصدار العقوبات اللازمة في حالة مخالفتها؛
- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل الشركات بحيث تلبي احتياجات الحوكمة وتفعيل من الدور الرقابي لألياتها من تدقيق داخلي وخارجي، مجلس إدارة ولجنة التدقيق مع التركيز على مبدأي الكفاءة والاستقلالية لهذه الآليات.

6. قائمة المراجع:

1. زينب غزالي. (2017). أثر جودة التدقيق الداخلي على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4.
2. زينب غزالي، مهدي ذواوي. (2019). أثر جودة التدقيق الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2.
3. سليمان بوقفاة، رشيد سعيداني. (2015). لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، أبريل.
4. عبد الله عناني. (2017). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7.
5. عبد المطلب السرطاوي وآخرون. (2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 27، العدد 4.
6. مجدي محمد سامي. (2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرفية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 2.
7. مضر علي عبد اللطيف. (2007). مدى ملاءمة مسؤوليات لجان التدقيق لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي: دراسة ميدانية لوجهات نظر مدققي الحسابات الأردنيين. مجلة دراسات، المجلد 34، العدد 2.
8. وآخرون اسماعيل قزال. (2019). اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 5، العدد 4.
9. بن الدين بروش جابر درهيمي. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر- بسكرة. الجزائر.
10. يونس زين. (2014). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06.
11. AmjadIqbal and others. (2015). Corporate governance and earnings management: a case of Karachi stock exchange listed companies. Indian journal of corporate governance, No 2.
12. Ayed-Koubaa, H. B. (2009). L'impact des mécanismes internes de gouvernement de l'entreprise sur la qualité de l'information comptable. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00460918> disponible le 10/08/2016 à 12:05 sur le site électronique.

7. الملاحق:

الجدول 01: وصف المتغير التابع للدراسة

أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
0.0022	0.6571	0.1411	0.1434	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية منسوبة لمجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Spss.

الجدول 02: وصف المتغير المستقل للدراسة

النسبة (%)	التكرار	المتغير
21,2	7	وجود لجنة تدقيق
78,8	26	عدم وجود لجنة تدقيق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Spss.

الجدول 03: عينة الدراسة

النشاط الاقتصادي	الشركات عينة الدراسة
- عصر وتصفية الزيوت النباتية؛ - صناعة المارجرين.	شركة المساهمة للمواد الدسمة سيبوس لابلال (SPA SOCIETE DES CORPS GRAS SEYBOUSE DE LA BELLE)
- صناعة الفولاذ العادي؛ - صناعة أنابيب الفولاذ.	شركة المساهمة سيدار الحجار (SPA SIDER EL HADJAR)
- تجارة بالجملة للمنتجات المرتبطة بتغذية الإنسان.	شركة المساهمة المخازن العامة (SPA LES MAGASINS GENERAUX DE SKIKDA)
- شحن، نقل وتفريغ البضائع.	شركة المساهمة سكيكدة للحاويات والخدمات (SPA SKIKDA CONTAINERS SERVICES)
- خدمات الموانئ.	شركة المساهمة أو جي بي بي سكيكدة (SPA EGPP SKIKDA)
- تجارة بالجملة للزروع وغذاء الماشية.	شركة المساهمة بريمكس أست (SPA PRIMIX EST)
- شحن، نقل وتفريغ البضائع.	شركة المساهمة للتنسيق اللوجستيكي (SPA SOCIETE INTERMODALE DE LOGISTIQUE)
- أشغال الطرق والمطارات.	الشركة الجزائرية لأشغال الطرق (SOCIETE ALGERIENNE DES TRAVAUX ROTIERS)
- الرخامة الصناعية.	المؤسسة الوطنية للرخام (ENTREPRISE NATIONALE DE MARBRE)
- خدمات الموانئ.	المؤسسة المينائية لسكيكدة (SPA ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA)
- الإنتاج الصناعي للإسمنت.	شركة المساهمة حجر السود للإسمنت (SPA SOCIETE DE CIMENTS HADJAR SOUD)

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول 04: جدول معامل التحديد وإحصائي اختبار (Durbin-Watson)

Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>					
Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,093 <sup>a</sup>	,009	-,023	,14283	2,134
a. Valeurs prédites : (constantes), COMITEA					
b. Variable dépendante : ABSDAC					

المصدر: مخرجات برنامج Spss.

الجدول 05: جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار

ANOVA <sup>b</sup>						
Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	,006	1	,006	,272	,606 <sup>a</sup>
	Résidu	,632	31	,020		
	Total	,638	32			

a. Valeurs prédites : (constantes), COMITEA  
b. Variable dépendante : ABSDAC

المصدر: مخرجات برنامج Spss.

الجدول 06: جدول معاملات الانحدار

Coefficients <sup>a</sup>					
Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,150	,028	5,361	,000
	COMITEA	-,032	,061	-,093	-,521

a. Variable dépendante : ABSDAC

المصدر: مخرجات برنامج Spss.

الجدول 07: جدول تحليل التباين (ANOVA) بعد استثناء 20 مشاهدة الأخيرة

ANOVA <sup>b</sup>						
Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	,014	1	,014	,818	,385 <sup>a</sup>
	Résidu	,186	11	,017		
	Total	,200	12			

a. Valeurs prédites : (constantes), COMITEA  
b. Variable dépendante : ABSDAC

المصدر: مخرجات برنامج Spss.

الجدول 08: جدول تحليل التباين (ANOVA) بعد استثناء 20 مشاهدة الأولى

ANOVA <sup>b</sup>						
Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	,006	1	,006	,193	,669 <sup>a</sup>
	Résidu	,366	11	,033		
	Total	,372	12			

a. Valeurs prédites : (constantes), COMITEA  
b. Variable dépendante : ABSDAC

المصدر: مخرجات برنامج Spss.